التعاون الأمني والعسكري في العلاقات السعودية الأفريقية وانعكاسه على أمن البحر الأحمر

أ. حمود عايض البقمي(*)

د. شيماء محيي الدين(**) د. محمود زكريا(***)

• **مُلخص:**

يعرض البحث لموضوع مهم وهو التعاون الأمنيّ والعسكريّ في العلاقات السعوديَّة الأفريقيَّة وانعكاسه على أمن البحر الأحمر والذي يُعدُّ من أهمّ البحار والممرات الدوليَّة، نظرًا لموقعه الَّذِي يربط مصالح دول الشرق والغرب، ولذلك أصبح لزامًا على الدول المطلّة على البحر الأحمر التوافق فيما بينها على إيجاد آلية متناغمة لوضع قواعد وأسس تضمن الحفاظ على هَذَا الممر الدوليّ الحيويّ. وتنقسم هذه الدراسة الى محورين رئيسين المحور الأول: يتطرق الى إمكانات وقدرات الدول المشاطئة للبحر الأحمر في مقياس القوة العسكرية العالمية ومقدار الإنفاق العسكري على قواتها المسلحة وإمكانات هذه الدول في التدريب العسكري لقواتها ومستويات التدريب العالي العسكري والذي يعد مؤشرا لكفاءة قواتها القتالية . وفي المحور الثاني: يتطرق البحث الى مهددات الأمن في البحر الأحمر ، ومظاهر التعاون العسكري بين هذه الدول وتفعل الدول المشاطئة للبحر الأحمر لضمان أمن وسلامة هذا الممر الملاحي المهم ودوله. وإنعكاس هذه الجهود على استقرار البحر الأحمر والدول المحيطة به وخطوط الملاحة لضمان سلاسل الامداد وتوفر إمدادات الطاقة والتجارة العالمية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الأمني والعسكري، العلاقات السعودية الأفريقية، البحر الأحمر

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

(***) أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

Security and Military Cooperation in Saudi-African Relations and its Impact on Red Sea Security

Hamoud Ayed Albaqami

Dr. Shaimaa Moheyeldin Dr. Mahmoud Zakria

- **Abstract**

The research addresses an important topic, which is security and military cooperation in Saudi-African relations and its impact on the security of the Red Sea, which is considered one of the most important seas and international passages, due to its location that links the interests of the countries of the East and the West. Therefore, it has become imperative for the countries bordering the Red Sea to agree among themselves to find a harmonious mechanism to establish rules and foundations that ensure the preservation of this vital international passage. This study is divided into two main axes. The first axis: addresses the capabilities and capacities of the countries bordering the Red Sea in terms of global military power and the amount of military spending on their armed forces and the capabilities of these countries in military training for their forces and levels of high military training, which is an indicator of the efficiency of their combat forces. In the second axis: The research addresses security threats in the Red Sea, manifestations of military cooperation between these countries and the actions of the countries bordering the Red Sea to ensure the security and safety of this important waterway and its countries. The reflection of these efforts on the stability of the Red Sea and the surrounding countries and shipping lines to ensure supply chains and the provision of energy supplies and global trade.

Keywords: Security and Military Cooperation, Relations, Saudi-Africa, - Red Sea

- **مقدمة:**

أظهرت التهديدات الأخيرة التي تتعرض لها حركة الملاحة في البحر الأحمر مدى الارتباط بين الديناميات السياسية في الشرق الأوسط واتجاهات الأحداث في القرن الأفريقي، مما يربط الدول المشاطئة للبحر الأحمر شرقًا وغربًا بمصالح وتهديدات مشتركة؛ تنعكس في تحديد الأولويات الاستراتيجية والأمنية في المنطقة. فدول البحر الأحمر لديها من المقومات العسكرية التي تمكن بذاتها من بسط سيطرتها على البحر الحمر لضمان أمنه وسلامة ممراته البحرية وسريان تجارتها ومصالحها الاقتصادية فهناك دولتين من دول البحر الأحمر تعتبر من أقوى (30) جيشا في العالم . مصر في المركز (15) عالميا ، والسعودية في المركز (23) عالميا. ويبلغ الإنفاق العسكري للسعودية قرابة (75) مليار دولار ، والدول الأفريقية (39) مليار دولار تقريبا. ولديها من الإمكانات التدريبة لقواتها الكثير ففي أفريقيا لوحدها توجد (118) كلية تدريب عسكري وفي السعودية (7) كليات وجامعة عسكرية. وتجري هذه القوات الكثير من الدريبات العسكرية لوحداتها داخليا ومشتركة مع دول أخرى إما فردية أو جماعية مع عدة دول.

ولكن تصاعدت مهددات حرية الملاحة وتدفق التجارة عبر البحر الأحمر، التي أدت إلى فتح جبهات إقليمية متعددة، منها تلك التي فتحها الحوثيون على نحوٍ مهدد لحركة التجارة بالبحر الأحمر، بالتزامن مع عودة نشاط القرصنة قبالة السواحل الصومالية، وتهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية عبر البحر بين الشاطئين الشرقي والغربي مما يشكل خطر على الأمن القومي للدول ، علاوة على استمرار التحركات المفاقمة لحدة التنافس والعسكرة في الإقليم. مما جعل الدول المشاطئة للبحر الأحمر تكثف جهود التعاون فيما بينها لضمان أمن البحر الأحمر وسلامة خطوط الملاحة الدولية التي تمر من خلالها ، فيما أنعكست هذه الجهود بشكل أفضل على الأمن الإقليمي للبحر الأحمر ودوله. وفي هذا البحث الذي سيستعرض التعاون الأمنيّ والعسكريّ في العلاقات السعوديَّة الأفريقيَّة وانعكاسه على أمن البحر الأحمر وينقسم الى مطلبين . المطلب الأول المعنون بالإمكانات والقدرات العسكريه لدول حوض البحر الأحمر، والمطلب الثاني تأثير التعاون على أمن البحر الأحمر.

المطلب الأول: الإمكانات والقدرات العسكريه لدول حوض البحر الأحمر:

أولا: مؤشر القوَّة العسكريَّة:

يشكل مؤشر (جلوبال فاير باور) معيارًا جيّدًا لتصنيف القوَّة العسكريَّة وقد صدر تقرير موقع (Globalfirepower) لعام 2024م ولأقوى 145 دولة عسكريًّا في العالم ، وكان التصنيف والذي احتلت فيه **المملكة العربيَّة السعوديَّة المركز (23) عالميًّا** وجاء فيه ترتيب الدول الأفريقيَّة كما يتضح في الجدول رقم (1),والذي يوضح تصنيف (33) دولة أفريقية منها (15) دولة أفريقية تقع من ضمن أقوى مائة قوة عسكرية في العالم وتتصدر فيها مصر دول أفريقيا في المركز ال (15) عالميا وهي الدولة الأفريقية الوحيدة التي تتفوق على المملكة العربية السعودية : [1]

جدول رقم (1) مؤشر القوة العسكرية لدول البحر الأحمر

الدولة	الترتيب العالمي
مصر	15
السودان	76
الصومال	142
اريتريا	لايوجد تصنيف
جيبوتي	لايوجد تصنيف

المصدر : Globalfirepower[2] https://n9.cl/otrj0

(1) Globalfirepower, "Military Strength Ranking" (Globalfirepower), 2024, at: https:// www. globalfirepower. com/ countries-listing.php

(2) Globalfirepower, " 2024 Military Strength Ranking" (Globalfirepower,) at https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php

ثانيًا: الإنفاق العسكريّ:

هو إنفاق أيّ حكومة على الأمور المتعلّقة بالقوات العسكريَّة، ويتعلق بالصيانة والعمليات والبحوث والتطوير والمساعدات العسكريَّة، ويشمل المشتريات والمرتبات والمرتبات التقاعديَّة وخلافه. لذا فإنّ الإنفاقَ العسكريَّ العالميَّ يشير إلى حجم الإنفاق العسكريّ للعالم، الَّذِي يمكن أن تساعدنا تحليل بيانته في فهم خصائص بلدٍ مُعينٍ، وكم يُمثّل من الناتج المحليّ لتلك الدولة، ويساعد مُحلّلي الجيواستراتيجيّ على حساب معيار القوَّة العسكريَّة للدولة عند حساب القوَّة الشاملة للدولة.

تتصدّى كثيرٌ من المعاهد والمراكز البحثيَّة لحساب الإنفاق العسكريّ لكلّ لدولة وتصدر سنويًّا، وقد اعتمدت الدراسة على نتائج أبحاث مركز إستكهولم لعام (2024م)[1]، ويوضح الجدول رقم (2) الفارق في الإنفاق العسكري لكل من المملكة العربية السعودية ودول القارة الأفريقية مابين العام (1990م) ويمثل بداية الدراسة والعام (2024م) وهو عام نهاية فترة الدراسة ويتضح فيه الفارق الكبير في الانفاق العسكري بينهما ففي العام (1990م) يتضح التقارب في الانفاق العسكري بين السعودية ودول أفريقيا بمبلغ (16.35) مليار دولار للسعودية ، ومبلغ (16.34) مليار دولار لدول أفريقيا ، أما في عام (2024م) فقد بلغ الإنفاق العسكري السعودي مبلغ (71.72) مليار دولار بينما الأنفاق العسكري لدول أفريقيا (48.8) مليار دولار .

جدول رقم (2) حجم الإنفاق العسكري للسعودية ودول أفريقيا

الدولة / الدول	حجم الإنفاق العسكريّ بالمليار دولار	
	1990	2024
المملكة العربيَّة السعوديَّة(*)	16.35	71.72
دول أفريقيا	16.34	48.8(**)

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام[1]\

([1]) The independent resource on global security" **Stockholm International Peace Research Institute** (Stockholm: report 2024, Jan. 2024)

(*) تعتبر المملكة العربية السعودية الخامسة عالميًا في الإنفاق العسكري

(**) تم استبعاد كل من (جيبوتي وإريتريا والصومال) لعدم توفر بيانات لهم

ثالثًا: التدريب العسكريّ.

وتتناول الدراسة المستوى الأعلى من التدريب العسكري غير البرامج التأهيلية والتدريبة المتخصصة ويوضح الشكل رقم (1) نوع الكليات العسكرية وأهدافها التعليمية. وهي الكليات العسكرية التي تمنح الدرجات العلمية العسكرية الأعلى ، ولاتشمل التدريب التخصصي الأقل.

شكل رقم (1) نوع الكليات العسكرية وأهدافها التعليمية

نوع الكلية*	الأهداف التعليمية
كلية الدفاع والحرب	تهدف كليات الحرب والدفاع إلى تطوير كبار القادة (عادةً برتبة عقيد وجنرال) للعمل في مهام رفيعة المستوى للأمن القومي. كما تزود الخريجين بمنظور استراتيجي للتحديات الأمنية الوطنية والإقليمية، وتمكنهم من تقديم توجيهات استراتيجية مُصممة بشكل جيد لصانعي القرار المدنيين والعسكريين. وتعمل كليات الحرب والدفاع على تطوير مجموعة من المهنيين المدنيين والعسكريين لتطوير وتنفيذ استراتيجية الأمن القومي.
كلية القيادة والأركان	توفير فرص تعليمية في منتصف الحياة المهنية لرتبة نقيب ورائد ومقدم لتعزيز قيادتهم وفهمهم الأخلاقي ومهاراتهم التحليلية والتواصلية وفهم القضايا العملياتية. حيث سيتولى خريجو كلية القيادة والأركان مهام ضباط ركن في الصنوف العسكرية والمنظمات المشتركة والمنظمات بين الوكالات والمنظمات الدولية والمنظمات متعددة الجنسيات. كما يحضر نظراء مدنيون أحيانًا.
الكلية العسكرية	توفير تعليم جامعي للتلاميذ العسكريين الواعدين لإعدادهم لمسار وظيفي كضباط كبار. وتوفر الأكاديميات العسكرية أساسًا تعليميًا متقدمًا بالإضافة إلى غرس قيم العلاقات المدنية العسكرية، والاحتراف العسكري، والانضباط، ومهارات القيادة. ويصبح الخريجون ضباطًا مفوضين، عادةً كملازم ثانٍ أو ما يعادله.

** لا يشمل ذلك برامج التعليم العسكري الاحترافي الأخرى الفنية أو الوظيفية أو الخاصة بحفظ السلام*

المصدر: https://n9.cl/q2yry Africa Center for Strategic Studies[2]

(1) مراكز التدريب العسكريّ في أفريقيا:

ومن خلال أكثر من 118 كلِّيَّة عسكريَّة في القارة الأفريقيَّة، تمتلك أفريقيا قاعدة صلبة من مؤسّسات التعليم العسكريّ الاحترافيّ. ومنذ عامّ 2015م، أنشأت ستّ دول كلّيات حرب (ساحل العاج، وجمهوريَّة الكونغو الديمقراطية، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال)، وأنشأت أربع دول كلّيات للقيادة والأركان (بوروندي، ومالاوي، والنيجر، والسنغال)، وأنشأت ثلاث أكاديميّات عسكريَّة في (الجابون، وموريتانيا،

(1) The Independent Resource On Global Security" **Stockholm International Peace Research Institute** (Stockholm: Report 2024, Jan 2024)

(2) Idem.

والصومال)[1]. وتوضح الخريطة رقم (1) توزيع الكليات العسكرية في القارة الأفريقية ، ويلاحظ فيه قرابة نصف العدد يحوي الكليات العسكرية والتي تؤهل الطلبة القادمين من الدراسات المدنية للحصول على شهادات البكالريوس في العلوم العسكرية ، بينما الجزء الآخر ينقسم مابين كليات الدفاع وكليات الحرب وهي الكليات التي تؤهل القادة العسكرية لمراحل التخطيط والتنفيذ في مراحل الحرب المختلفة .

وتتبادل المملكة العربية السعودية ودول القارة الأفريقية تبادل الدارسين في الكليات العسكرية المختلفة ويتواجد ضباط أفارقة في الكليات العسكرية السعودية ودارسين سعوديين في الكليات العسكرية الأفريقية.

الخريطة رقم (1) توزيع المعاهد العسكرية في القارة الأفريقية

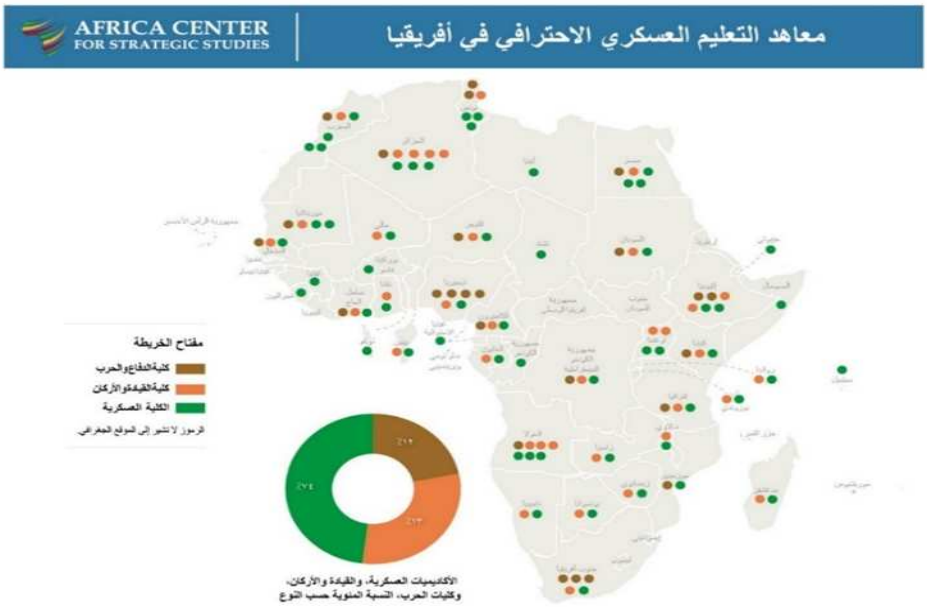

المصدر: Africa Center for Strategic Studies [2] https://n9.cl/2t0wj

([1]) the Africa Center for Strategic Studies, " **Professional Military Education Institutions in Africa** " (Washington, DC, Africa Center for Strategic Studies, 25/2/2022) at: https://n9.cl/q2yry

([2]) the Africa Center for Strategic Studies," Professional Military Education Institutions in Africa " (Washington, DC , Africa Center for Strategic Studies , 25/2/2022) at https://africacenter.org/spotlight/professional-military-education-institutions-in-africa.

كما يوضح الشكل (3) عدد الكليات العسكرية في دول القارة الأفريقية ، وفيه تباين بين قدرات الدول الأفريقية في عدد الكليات العسكرية ففي الجزائر توجد عدد (8) كليات عسكرية بينما في (11) دولة أفريقية يوجد كلية واحدة.

الشكل (3) عدد مؤسسات التعليم العسكري الأفريقي بحسب الدول

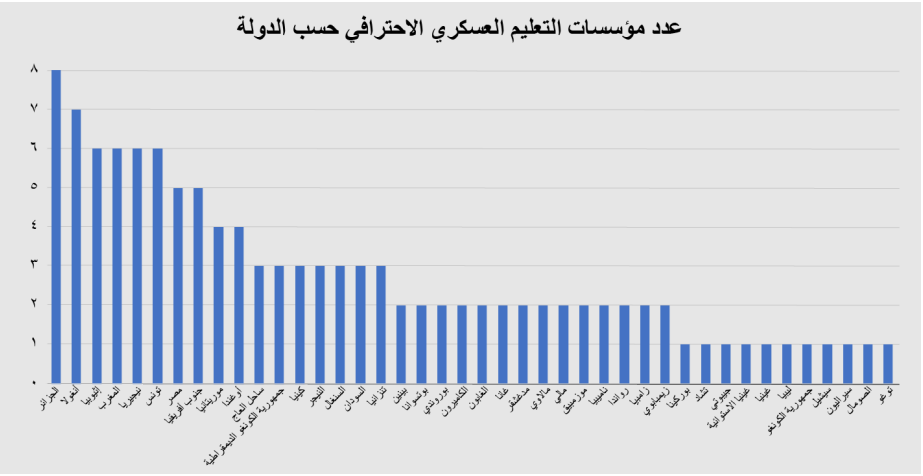

المصدر: Africa Center for Strategic Studies [1] :ر https://n9.cl/2t0wj

(2) التدريب العسكريّ العالي في المملكة العربيَّة السعوديَّة:

(أ) الكليات العسكريَّة:

جدول رقم (3) الكليات العسكرية في المملكة العربية السعودية

أسماء الكليات العسكرية السعودية
كلِّيَّة الملك خالد العسكريَّة للحرس الوطني.
كلِّيَّة الملك عبد العزيز الحربيَّة.
كلِّيَّة الملك عبد الله للدفاع الجويّ.
كلِّيَّة الملك فهد الأمنيَّة.

([1]) The Africa Center for Strategic Studies, " Professional Military Education Institutions in Africa " Op. Cit.

أسماء الكليات العسكرية السعودية
كلِّيَّة الملك فيصل الجويَّة.
كلِّيَّة الملك عبد الله بن عبد العزيز للقيادة والأركان بوزارة الحرس الوطنيّ.
كلِّيَّة القيادة والأركان بوزارة الدفاع ويجري تحويلها حاليًا إلى (جامعة الدفاع الوطني)[1].

المصدر: من إعداد الباحث

أوجه التعاون السعودي الأفريقي الإمكانات والقدرات العسكرية:

1. تبادل بعثات الطلبة العسكريين للدراسة في السعودية ودول أفريقيا.

2. الزيارات المتبادلة بين الكليات والمعاهد في السعودية ودول أفريقيا.

3. إقامة التمارين العسكرية المشتركة لزيادة مدى التنسيق بين الوحدات المشاركة لتنفيذ عمليات فعلية ناجحة.

4. العمل على توحيد المفاهيم العسكرية لسهولة تبادل المعلومات وتنفيذ التمارين العسكرية.

5.، إيجاد الآليات المناسبة لتبادل المعلومات حول العمليات الحالية والمستقبلية.

المطلب الثاني: مهددات وانعكاس التعاون السعودي الإفريقي على أمن البحر الأحمر

يعتبر البحر الأحمر من أهم البحار والممرات الدولية نظرا لموقعه الذي يربط مصالح دول الشرق والغرب ولعبه لدور مهم على مر العصور، وكذلك لدوره التجاري الذي جلب أطماع الدول الاستعمارية لمحاولة السيطرة عليه على مر العصور. ولذلك أصبح لزاما على الدول المطلة على البحر الأحمر التوافق فيما بينها على إيجاد آلية متناغمة لوضع قواعد وأسس تضمن الحفاظ على هذا الممر الدولي الحيوي . والاهتمام بأمن البحر الأحمر في الاستراتيجية الأمنية السعودية ليس مفهوما حديثا فقط، فالحديث

([1]) عكاظ أون لاين، "اللواء ركن الرويلي: تحويل «كلية القيادة والأركان» إلى «جامعة الدفاع الوطني».. قريبًا" (جدة: مؤسّسة عكاظ الصحفية، 2024/2/6م) على الرابط:
https://www.okaz.com.sa/news/local/2154538

عن أهمية البحر الأحمر قد بدأ مبكراً ، ففي العام 1956م عقدت المملكة العربية السعودية ما أطلق عليه حينها (ميثاق جدة) لإقامة نظام أمني مشترك في البحر الأحمر، وتوالت الاتفاقات المتبادلة عقب ذلك مع الدول المطلة على البحر الأحمر، وتدخلت السعودية بثقلها في فترات متعددة من الأزمات الحاصلة بالبحر الأحمر والأطماع والمشاريع التوسعية والتحركات الإسرائيلية والتركية والإيرانية ، والصراع (الإثيوبي الإريتري) و (الأثيوبي السوداني)، وتأثير القوى الدولية والإقليمية على استمالة الدول التي تقع في القرن الأفريقي والتغلغل في نزاعاتها الأهلية.

تعتبر مسألة أمن البحر الأحمر مسألة مهمة ومعقدة لا يمكن أن يتم تناولها عبر ردات فعل للأحداث فقط ، وإنما بمعالجة تداخل كثير من المصالح والتأثير الدولي في هذا الممر المائي الهام ، وضرورة دراسة تأثير الفاعلين الدوليين. وأي محاولة لمعالجات سطحية أو مقاربات غير محسوبة ستزيد من عمق الأزمات. وأصبح التواجد الإقليمي والدولي في شواطيء البحر الأحمر بشكل مقلق للدول المطلة على البحر الأحمر ، وخاصة عندما يشكل هذا التواجد تهديدا لمصالح الدول الأخرى المشاطئة للبحر الأحمر ، فمثلا الوجود الإسرائيلي في اريتريا يشكل تهديدا للأمن القومي العربي كافة . وهكذا يمكن حساب تهديدات وجود قواعد لقوات عسكرية أجنبية في شواطيء البحر الأحمر.

وكان هناك العديد من المبادرات الحديثة لتوحيد جهود الدول المحيطة بالبحر الأحمر ، وكان آخرها المبادرة السعودية التي طرحت في يناير 2020م بإنشاء مجلس دول البحر الأحمر ' ووقعت على وثيقة المجلس ثمان دول هي : السعودية ومصر والأردن والسودان و أريتريا وجيبوتي والصومال واليمن[1] . وهذا المجلس كان كفيلا بتحقيق أهدافه والتطلع لما هو أكبر من مجالات التعاون.

([1]) قسطاس، " ميثاق تأسيس مجلس الدول العربية والافريقية المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن"، (عمان: قسطاس يُسر المعرفة القانونية) على الرابط:

https://qistas.com/legislations/jor/view/OTYzMzA0MQ==

أولا: مهددات أمن البحر الأحمر:

تُعدُّ مسألة أمن البحر الأحمر مسألة مُهمّة ومُعقّدة لا يمكن أن يتم تناولها عبر ردّات فعل للأحداث فقط، وإنَّما بمعالجة تداخل كثير من المصالح والتأثير الدوليّ في هَذَا الممر المائيّ المهمّ، وضرورة دراسة تأثير الفاعلين الدوليّين. وأيّ محاولة لمعالجات سطحيَّة أو مقاربات غير محسوبة ستزيد من عمق الأزمات. وأصبح الوجود الإقليميّ والدوليّ في شواطئ البحر الأحمر بشكل مُقلقٍ للدول المطلة على البحر الأحمر، خاصّةً عندما يشكل هَذَا الوجود تهديدًا لمصالح الدول الأخرى المشاطئة للبحر الأحمر، فمثلًا الوجود الإسرائيليّ في إريتريا يُشكّل تهديدًا للأمن القوميّ العربيّ جميع. وهكذا يمكن حساب تهديدات وجود قواعد لقوات عسكريَّة أجنبيَّة في شواطئ البحر الأحمر.

1. العسكرة الإقليمية والدولية للبحر الأحمر.

تجري في البحر الأحمر حرب صامتة بين كل من (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين) داخل هذا الممر الملاحي تنذر بمخاطر أمنية على دول المنطقة، فهذه روسيا منذ أن سيطرت على الوضع في سوريا أصبحت أكثر طموحًا لتحقيق تواجودها العسكري في البحر الأحمر للربط بين قاعدتها العسكرية في ميناء طرطروس في سوريا وقاعدة بحرية تسعى لتدشينها في البحر الأحمر لتكون محطةً في طريق الإمداد والتموين للسفن الروسية في المحيط الهندي وقد وقعت مع السودان عقد اتفاق عسكري للوجود في ميناء بورتسودان الإ أن ثورة ديسمبر 2019م أدت الى إلغاءه وتأمل أن تعود ثانية.

والولايات المتحدة الأمريكية التي استغلت موجة القرصنة في خليج عدن 2008م، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م الى التواجد في البحر الأحمر وخليج عدن من خلال إما قاعدة عسكرية كما في جيبوتي أو تواجد قطع بحرية تتبع لقيادة الأسطول الخامس في البحرين من خلال مهمة القوات البحرية المشتركة (CMF). أما الطرف الثالث في هذه المعادلة فهي الصين التي جاءت الى المنطقة لتتبع مصالحها

الاقتصادية في دول الشرق الأوسط ودول أفريقيا التي لديها مشاريع اقتصادية معها أو من خلال مشروعها الكبير (الطريق والحزام) أو ماسمي بطريق الحرير الجديد. فالصين تظل أكبر شريك تجاري لإفريقيا لمدة 15 عامًا على التوالي، بحسب وزارة التجارة الصينية. وقالت الوزارة، وفقًا لوكالة "شينخوا" الصينية، إن مجلس الدولة وافق على خطة عامة لبناء منطقة تجريبية للتعاون الاقتصادي والتجاري المتعمق بين الصين وإفريقيا.[1] ويعمل بهذه المشاريع عشرات الآلاف من العمال الصينين لذا فإن وجود قوات عسكرية صينية بالقرب من القارة الأفريقية مهمة جدا للصين لجهود الإخلاء والمساعدة والحماية.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين هم المتنافسون الوحيدون في هذا الممر المائي . فهناك دول أخرى لديها قواعد عسكرية في البحر الأحمر وخليج عدن حتى بلغ عدد الدول التي تمتلك قواعد عسكرية فيها (11) دولة هي: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا وتركيا والامارات والسعودية واليابان وإيطاليا واسرائيل وايران.

2. الإرهاب.

ظلّت القارة الأفريقيَّة ولسنوات عديدة، فالشمال الأفريقيّ تعرّض لاستهداف الجماعات الإرهابيَّة في الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن العشرين، ولم تكن ظاهرة عابرة لحدود دولها، وعلى الرغم من بروز جماعة مثل جيش الرب للمقاومة في أوغندا منذ عامّ 1986م، فإنّ السلطات الأوغنديَّة ظلّت لسنوات طويلة تصنف هَذِهِ الجماعة بأنَّها جماعة تمردّ ومعارضة تقوم بأعمال "غير عقلانيَّة"، وكان استهداف السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عامّ 1998م نقلة نوعيَّة في العمليات عما اعتادت عليه أقاليم القارة الأفريقيَّة جنوب الصحراء، فهَذِهِ الأقاليم وعلى الرغم مما تعانيه من انتشار الصراعات الداخليَّة والإقليميَّة في دولها، لم تشهد نموًا للجماعات الإرهابيَّة الَّتِي

(1) العربية نت، " حجم التجارة بين الصين وإفريقيا يصل إلى 282.1 مليار دولار في 2023 " ، م.س.ذ على الرابط: https://n9.cl/g26tv7

تستند إلى الرؤى الدينيَّة بين أرجاء دولها، حيث كانت الإثنيَّة وما يرتبط بها محركًا لأزمات سياسيَّة واقتصاديَّة في القارة، خاصّةً منذ منتصف الثمانينيّات من القرن العشرين. وتضمّ القارة الأفريقيَّة حوالى (64) منظمة وجماعة إرهابيَّة، ينتشر معظمها في شرق القارة وفى منطقة الساحل الصحراويّ.[1]

وكذلك عانت المملكة العربيَّة السعوديَّة (على الطرف الآخر من البحر الأحمر) العديد من العمليات الإرهابيَّة في 1995م،[2] كانفجار في مقر البعثة العسكريَّة الأميركيَّة في الرياض، الذي نتج عنه مقتل 7 وإصابة 60، وتعرَّضت السعوديَّة لـ50 عمليَّة إرهابيَّة على مدى 37 عامًا.[3] وكانت الجماعات المؤدلجة هي المُنفّذ لكلّ هَذِهِ العمليات. فالمملكة العربيَّة السعوديَّة ودول القارة الأفريقيَّة تعرّضوا لعمليات إرهابيَّة من جماعات إرهابيَّة تدين بالولاءات بعضها ببعض، مما جعلها عمليات عابرة للحدود تتطلّبُ تنسيقًا مشتركًا لمحاربة الإرهاب.

وقد تعهّدت المملكة العربيَّة السعوديَّة بتقديم 100 مليون دولار إلى القوَّة المشتركة لدول الساحل الَّتِي تحارب المجموعات الإرهابيَّة في مالي وبلدان الساحل. خلال اجتماع عُقد في فرنسا لتعزيز الحشد الدوليّ، حول دول الساحل الخمس، فيما تتزايد هجمات المجموعات الإرهابيَّة في منطقة الساحل.[4]

([1]) نهاد أحمد مكرم عبد الصمد، "الإرهاب وتحدّيات التنميَّة المستدامة في منطقة القرن الأفريقيّ" مجلة كلية السياسة والاقتصاد (بني سويف: جامعة بني سويف، المجلد 5، العدد (4) أكتوبر 2019م) ص: 115

([2]) سرد تاريخي للتفجيرات التي استهدفت أجانب بالسعودية " الجزيرة نت (الدوحة: مؤسسة الجزيرة الإعلامية، 2003/5/13،) على الرابط : https://n9.cl/4gmy0

([3]) المرجع السابق.

([4]) فرانس 24، "130 مليون دولار من السعودية والإمارات لتمويل قوَّة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل" (باريس: وكالة الأنباء الفرنسية، 2017/12/13م،) على الرابط: https://n9.cl/mhcqr

وانضمّت (25) دولة أفريقيَّة إلى التحالف العسكريّ الإسلاميّ لمحاربة الإرهاب، الَّذِي أنشأته المملكة العربيَّة السعوديَّة لتوحيد الجهود الدوليَّة لمحاربة جميع أشكال الإرهاب. وقال القائم بالأعمال بالإنابة في وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتّحدة[1]: المملكة أسهمت في إنشاء مركز الأمم المتّحدة لمكافحة الإرهاب (UNCCT) الَّذِي يُعدُّ بمنزلة المساعد الرئيس في بناء قدرات الدول الأعضاء، بما في ذلك دول أفريقيا، من خلال مشروعات وبرامج مكافحة الإرهاب، بما يتماشى مع الركائز الأربعة لاستراتيجيَّة الأمم المتّحدة العالميَّة لمكافحة الإرهاب.[2]

3. الهجرة غير الشرعيَّة:

وتُسمّى بالهجرة غير القانونيَّة، أو الهجرة غير الشرعيَّة، أو الهجرة السريَّة، ويقصد بها الهجرة المخالفة لأنظمة دولة المنشأ (الدولة المصدرة للمهاجرين)، أو دولة العبور، أو دولة المقصد المستقِبلة للمهاجرين، ومن وجهة نظر دولة المقصد (الدولة المستقبلة) فإنَّها تتضمّن الدخول أو الإقامة أو العمل بصورة غير قانونيَّة في البلاد. أمَّا من وجهة نظر دولة المنشأ فهي تنطوي على مخالفة اللوائح والقوانين في حالات، مثل: عبور الشخص الحدود الدوليَّة دون جواز سفر صالح، أو دون وثائق سفر، أو غير مستوفٍ للشروط الإداريَّة لمغادرة البلاد[3].

وقد عبَّرت كثير من جموع الهجرة غير الشرعيَّة عبر البحر الأحمر بين الدول الأفريقيَّة والمملكة العربيَّة السعوديَّة. وعن طريق ما يُطلق عليه بالطريق الشرقيّ في أفريقيا والواقع في شرق القارة في الصومال وجيبوتي وإريتريا، الَّذِي يوصف بأنّه واحدٌ من أكثر ممرّات الهجرة ازدحامًا وخطورة في العالم، ويستخدمه مئات الآلاف من

([1]) المستشار محمد بن عبد العزيز العتيق.

([2]) صحيفة سبق، "المملكة تؤكد أهميَّة تعزيز التعاون مع الجهات الأمنية في أفريقيا لمعالجة أسباب الإرهاب"، 9 يونيو 2022، https://sabq.org/saudia/

([3]) ملتقى أسبار، تقرير (الهجرة غير النظاميَّة للسعودية: واقعها، ومخاطرها، وأليات التعامل معها)، (الرياض: مركز أسبار، تقرير رقم 113، سبتمبر 2023م) ص 7.

المهاجرين الأفارقة سنويًّا معظمهم من دول القرن الأفريقيّ. وغادر من خلاله ما يقرب من 300 ألف مهاجر إثيوبيا نحو شواطئ جيبوتي والصومال في عامّ 2023م. ووصل أكثر من 93،500 مهاجر من القرن الأفريقيّ إلى اليمن، خلال هَذِهِ الفترة، (أيْ بزيادة قدرها 26% عن العام السابق). ومن المتوقع أن تزداد تدفّقات الهجرة على طول هَذَا الطريق في عامّ 2024م.[1] وتكون وجهتهم النهائيَّة حدود المملكة العربيَّة السعوديَّة. ولا تزال هناك حشودٌ من الهجرة غير الشرعيَّة تعبر الحدود الدوليَّة، وتصل إلى المملكة العربيَّة السعوديَّة. وقد رصدت بعض الدراسات هَذِهِ الحشود ومعدل تكرار عبورها للحدود ومسارات عبورها.

ويُعدُّ التهريب عبر البحر من أخطر أنواع المهددات لدول البحر الأحمر، الَّتِي تستوجب اهتمامًا عاجلًا وأولويةً قصوى على المستويّين المحليّ والدوليّ، من خلال استراتيجيّات وإجراءات لمكافحة هَذِهِ النشاطات غير المشروعة، الَّتِي باتت تمسّ أمن الدول وسلامة مواطنيها، وجعلت قلق المجتمع الدوليّ متصاعدًا، نظرا لصعوبتها وشدّتها مُقارنة بطرق التهريب الأخرى، فالتهريب من خلال البحر يُعدُّ من أكثر عمليات التهريب المفتوحة، الَّتِي تعتمد على وسائل نقل مُتدرّجة من القارب الصغير، حتَّى السفن العملاقة، الَّتِي تعبر الخطوط الدوليَّة، ويُساهم في نقل بضائع خطيرة وممنوعة وموادّ أكثر وبأحجام مختلفة، وتظهر خطورتُه وجسامتُه، عندما تكون الموادّ المُهرّبة أسلحةً ومخدراتٍ.

ويمكننا القول، إنَّ التهريب للمخدرات والأسلحة يُعدُّ من الجرائم الخطيرة، الَّتِي غالبًا ما تتّصل بجرائم أكبر تُهدّد استقرار المجتمعات والدول وأمنها، لأنّ الأموال الَّتِي تُجنى من التهريب أصبحت في أحايين كثيرة تُقدّم دعمًا للجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة الدوليَّة المنظمة والعابرة للحدود.

([1]) Wendy Williams،" African Migration Trends to Watch in 2024 " the Africa Center)،Washington: National Defense University، January 9، 2024) at: https://africacenter.org/spotlight/african-migration-trends-to-watch-in-2024/

ويشهد البحر الأحمر موجاتٍ من محاولات التهريب المستمرّة للمخدرات والأسلحة وعانت منه الدول المحيطة بالبحر بالتهريب من وإلى هَذِهِ الدول. وسلّط المتحدّث الأمنيّ باسم وزارة الداخليَّة خلال المؤتمر الضوء على النتائج الإجماليَّة لمكافحة تهريب وترويج المخدرات إلى المملكة خلال العام 1437هـ، وشملت كلّ ما ضُبط في العمليات الَّتِي نفّذها رجال الأمن ورجال الجمارك السعوديَّة، المتمثلة في 41 طنًّا من الحشيش المُخدّر، و104.713.133 قرصٍ من الامفيتامين المخدر، و59 كيلوجرامًا من الهروين الخام، و19 كيلوجرامًا من مادة الشبو المُخدّر، و64 جرامًا من مادة الكراك القات، وضبط 4922 طنًا من الأفيون و8 كيلوجرامات، فيما بلغت المضبوطات من الأقراص الخاضعة لتنظيم التداول الطبي 3.116.954 قرصٍ.[1] كما أعلن الجيش السوداني يوم (السبت) الموافق 24 سبتمبر 2023م ضبط قارب يستغلّه (4) أجانب داخل المياه الإقليميَّة بالبحر الأحمر يحمل أسلحةً وذخائر، وكان على متنه (90) بندقيَّة كلاشينكوف و(162) صندوقَ ذخيرة رشاش و(182) صندوق ذخيرة أعيرة متنوّعة و(43) كرتونة أسلاك متفجر فورتكس و(45) كرتونة فيوز تفجير، وهَذَا التهريب من النوع يُشكّل تهديدًا للأمن القوميّ للسودان لأن هَذِهِ الأسلحة ستستخدم للجماعات الإرهابيَّة الَّتِي تزعزع استقرار الدولة السودانيَّة وأمنها ويثبت خطر التهريب عبر الحدود.[2]

4. التلوث البيئيّ ومخاطره.

كان البحر الأحمر حتَّى الثمانينيّات من أقل البحار تلوثًا، بسبب قلة الكثافة السكانيَّة على شواطئه، وقلّة المشروعات الاقتصاديَّة عليه، لكن ازدياد النشاطات الاقتصاديَّة في

([1]) المركز الوطني للعمليات الأمنية، "اللواء التركي: نجاحات أمنية كبيرة في التضييق على مُهرّبي المخدرات" (الرياض: وزارة الداخلية السعودية، 6 شعبان 1438هـ) على الرابط:
https://www.moi.gov.sa/wps/portal/Home/sectors/4c/contents/

([2]) بهرام عبد المنعم، "السودان.. ضبط أسلحة مهربة على ساحل البحر الأحمر" وكالة الأناضول، 2022/9/25م. على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/

دوله والتوسّع العمرانيّ والأنشطة السكانيَّة وانعزاله عن البحار والمحيطات المجاورة، قد أدَّى إلى مزيد من التلوّث. ويتعرّض حوض البحر الأحمر للتلوّث من عدة مصادر، ويعود ذلك إلى ما يلي[1]:

- الحركة النشيطة لناقلات الطاقة والسفن التجاريَّة بين القارات، لأنّه أقصر الطرق البحريَّة وأسرعها، ما يجعله الأكثر عرضةً للتلوث خاصّة بمشتقات البترول، في أثناء عمليات الشحن أو إعادة التفريغ وتموين السفن بالوقود وعند تفريغِها من النفايات.
- التلوث الناتج عن تصريف المُخلّفات البشريَّة والمُخلّفات الزراعيَّة من أسمدة ومبيدات حشريَّة متنوّعة أو مُخلّفات صناعيَّة من المصانع الموجودة على شواطئ البحر الأحمر، مثل مصانع الفوسفات والحديد والصلب والمنشآت البتروكيميائيَّة.. الخ.
- التلوث الناتج عن عمليات تطهير الموانئ وصيانة وطلاء السفن بالإضافة إلى التلوث الناشئ عن مشروعات تحلية مياه البحر.
- إمكانيَّة تلوث البحر الأحمر عند إجراء عمليات البحث والتنقيب عن البترول أو المعادن في مياه البحر الأحمر.

ثانيا: مظاهر التعاون الأمني والعسكري السعودي الأفريقي في البحر الأحمر

وقد تكون الخلافات البينية لدول الجوار،أو التهديدات الإرهابية وانعدام الاستقرار سببا في وجود واستمرارية هذه التهديدات، لذا كان لابد للدول المشاطئة للبحر الأحمر من إجراءات لضمان أمن البحر الأحمر ودوله . ومن هذه الإجراءات:

1. تعزيز وتوطيد العلاقات في منطقة البحر الأحمر. من خلال إنهاء النزاعات والصراعات البينية ، فكانت المصالحة الأثيوبية الأريترية. ورفعت الأمم المتحدة

([1]) د. أحمد عبد القادر المهندس، "تلوث بيئة البحر الأحمر" صحيفة الرياض (الرياض: مؤسّسة اليمامة الصحفية، العدد 13927، 2006/8/11م) على الرابط:
https://www.alriyadh.com/178311

العقوبات المفروضة على أثيوبيا التي طبقت في عام 2009 على دعمها لمنظمة الشباب الصومالية[1]. والمصالحة بين الفصائل الصومالية والحكومة الصومالية . وإدارة المفاوضات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع .

2. دعم استقرار الدول ووحدة أراضيها في حوض البحر الأحمر لضمان أمنها ورفض مايهدد وحدة أراضيها ، فقد رفضت دول حوض البحر الأحمر الاتفاق بين أثيوبيا وصوماليلاند ولمنع نشوء الجماعات الإرهابية ، مثل الحالة اليمنية وقد دعمت دول حوض البحر الأحمر عمليات عاصفة الحزم لمنع جماعة الحوثي من السيطرة على اليمن وبالتالي التأثير في أمن البحر الأحمر، فشاركت السعودية ومصر والسودان واريتريا وجيبوتي في العمليات العسكرية ضد الحوثي.
3. الجهود الجماعية لحماية البحر الأحمر من المخاطر وزيادة فرص التنمية والإستثمار بين دول الحوض ، فقد أعلنت المملكة العربية في يناير 2020م عن إنشاء مجلس الدول العربية والأفريقية المُطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمكون من (8) دول هي (السعودية والأردن ومصر واليمن والسودان واريتريا وجيبوتي والصومال) وأُعلن عن أبرز أهداف المجلس التي تتمثل في "حماية حركة التجارة والملاحة العالمية والدولية، وتعزيز جوانب الأمن والاستثمار والتنمية، وتحقيق الاستقرار لدول الكيان ودعم مصالحها المشتركة، وردع القوى الخارجية التي تحاول ممارسة أدوار سلبية في المنطقة".
4. كما تشترك بعض دول البحر الأحمر في قوة المهام المشتركة (153)[2]، وهي (السعودية ومصر والأردن) والتي تعمل ضمن نطاق البحر الأحمر ومضيق باب

[1] Teresa Nogueria Pinto,“ Prospects for stability in the Horn of Africa ”,Geopolitical Intelligence Services, may2019, accessible at: https://www.gisreportsonline.com/teresa-nogueira-pinto,40,expert.html

[2] تعد جزءًا من القوة البحرية المشتركة (CMF) التي تأسست في العام 2001 لمواجهة تهديد الإرهاب الدولي بتعاون بين 12 دولة، قبل أن تتوسع لاحقًا لتؤسس فرقة العمل المشتركة "153" في 17 أبريل 2022، التي تختص بالأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن.

المندب وخليج عدن، بهدف أساسي وهو مكافحة عمليات تهريب الأسلحة والذخائر عبر الزوارق والسفن الصغيرة.[1]

5. مشاركة دول البحر الأحمر في العديد من المؤتمرات التي تهدف الى ضمان أمن البحر الحمر وكان آخرها في عام 2009م والتي تم فيها تدشين مدونة جيبوتي المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، ودخلت حيز النفاذ في 29 يناير 2009م، وتَمثَّل الغرض الرئيسي من هذه المدونة في تحقيق سير العمليات المشتركة سواء فيما بين الدول الموقعة على المدونة أو مع القوات البحرية من بلدان خارج المنطقة بما يُسهم في الاعتقال والتحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص الذين يُشتبه في ارتكابهم لأعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، بما في ذلك مصادرة السفن المستخدمة في أعمال القرصنة.[2]
6. تنفيذ تمارين أمنية وعسكرية ثنائية وجماعية بين الدول المطلة على البحر الأحمر لتعزيز القدرات العسكرية للدول ولتدريب القوات العسكرية على مفهوم الأمن الجماعي . وقد نفذت تمارين ثنائية بين (السعودية ومصر) و(السعودية والسودان) و(السعودية والأردن) و (مصر والأردن) و(مصر والسودان) أمنية وبرية وبحرية وجوية. وقد أجرى تمرينين عسكرية لقوات حرس الحدود في الدول الأعضاء (الموج الأحمر 1)[3] و(الموج الأحمر 5)[1]. وكذلك تمارين جماعية كما حدث في تمرين (سيف عبدالله) في السعودية و تمرين (النجم الساطع) في مصر.

---

[1] شيماء البكش ، " المهددات والاستجابة: السياسة المصرية تجاه أمن البحر الأحمر " ، المرصد المصري(القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 2024/2/4) على الرابط : https://marsad.ecss.com.eg/80724/

[2] د. رأفت محمود محمد ، " تقييم تجارب حفظ الأمن في البحر الأحمر في ضوء مبادرة مجلس الدول المطلة عليه (دراسة) " مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية (القاهرة: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 2022/12/7) على الرابط : https://n9.cl/gl9n6

[3] العربية نت، "انطلاق تمرين "الموج الأحمر 1" بالأسطول الغربي" (دبي: ام بي سي جروب، 2018/12/30) على الرابط: https://n9.cl/8aq45

7. الإستفادة القصوى من القمة السعودية الأفريقية (قمة الرياض) التي أقيمت في مدينة الرياض في 10 /2023/11م وإعلان (خريطة التعاون السعودي الأفريقي) لطرح قضية الأمن البحري واتفاق القادة على تكثيف التعاون في مجال الامن البحري كأحد عوامل الاستقرار والتنمية للدول، وبما يساهم في تعزيز وسلامة البيئة البحرية والعمل المشترك لمكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية وغسيل الأموال وشبكات التهريب الدولية، ومعالجة وضع اللاجئين والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وقرصنة السفن، بما يكفل مساهمة ذلك في تنمية واستقرار الدول الأفريقية، ومكافحة الجرائم العابرة للحدود بكافة أشكالها، وتعزيز ذلك بما يحقق الأمن والاستقرار لهذه الدول وشعوبها.

ثالثا: انعكاس التعاون السعودي الإفريقي على أمن البحر الأحمر.

في ظل هذه التهديدات والمتغيرات الدولية والإقليمية تبذل دول حوض البحر الأحمر جهودها في سبيل الحفاظ على أمن هذا الممر الملاحي الهام. وإن كانت هذه الجهود أقل مما هو متوقع من دول الحوض إلا أنها خطوات حثيثة وتقلل من خطورة مهددات سلامة البحر الأحمر لدوله وللدول المستفيدة من سلاسة ممراته المائية. فكانت لجهودهم إنعكاسات منها:

1. إنشاء مجلس الدول العربية والأفريقية المُطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمكون من (8) دول هي (السعودية والأردن ومصر واليمن والسودان واريتريا وجيبوتي والصومال)[2]. وإنشاء عدد من المجالس التنسيقية الثنائية بين دول البحر الأحمر ، يشمل بعضها إجراءات أمن البحر الأحمر.

---

[1] صحيفة سبق، "انطلاق مناورات تمرين "الموج الأحمر 5" في الأسطول الغربي" (الرياض: سبق ، 2022/5/29) على الرابط : https://n9.cl/hloq0

[2] د. رأفت محمود محمد ، " تقييم تجارب حفظ الأمن في البحر الأحمر في ضوء مبادرة مجلس الدول المطلة عليه (دراسة) " م.س.ذ

2. تنفيذ تمارين أمنية مشتركة بين دول مجلس الدول العربية والأفريقية المُطلة على البحر الأحمر وخليج عدن لمحاربة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية (الموج الأحمر 1)[1] و(الموج الأحمر 5)[2].
3. أنشأت المملكة العربيَّة السعوديَّة التحالف العسكريّ الإسلاميّ لمحاربة الإرهاب، الَّذِي يهدف لتوحيد الجهود الدوليَّة لمحاربة جميع أشكال الإرهاب، وانضمّت (25) دولة أفريقيَّة إلى التحالف العسكريّ الإسلاميّ لمحاربة الإرهاب منها (7) دول مطلة على البحر الأحمر.
4. انهاء الوجود الأجنبي ذو الأجندات التي تؤثر على دول البحر الأحمر ، فقد طلبت السودان من إيران إغلاق مراكزها الثقافية التي كانت تنفذ أيدلوجية إيرانية غير مقبولة.[3] وتوقف إتفاقية استغلال جزيرة سواكن مع تركيا. وتوقف إنشاء القاعدة البحرية الروسية ولو لأجل .
5. القمة السعودية الأفريقية نتج عنها (50) اتفاقية تهدف الى التنمية واستثمار رأس المال البشري في أفريقيا، ودول البحر الأحمر جزء من هذه الإتفاقيات . وهذا محور سيسهم في مكافحة الفقر وهو الرافد الأساس للجماعات الإرهابية والتقليل من الهجرة البشرية والتهريب عبر البحر[4].
6. التقليل من أعداد اللاجئين بتقديم الدعم والمساعدة لهم في مناطقهم كحل بديل عن هجرتهم الى دول أخرى كما حدث في الأزمة السودانية فجهود دول البحر الأحمر

---

[1] العربية نت، "انطلاق تمرين "الموج الأحمر 1" بالأسطول الغربي" (دبي: ام بي سي جروب، 2018/12/30) على الرابط: https://n9.cl/8aq45

[2] صحيفة سبق، "انطلاق مناورات تمرين "الموج الأحمر 5" في الأسطول الغربي" م.س.ذ

[3] BBC، "السودان يغلق المراكز الثقافية الإيرانية ويرحل موظفيها" (لندن: هيئة الإذاعة والتلفزيون البريطانية، 2014/9/2م) على الرابط: https://n9.cl/mz9xd

[4] صحيفة الاقتصادية، " السعودية تدشن أكبر مدينة لوجستية في المنطقة الحرة بميناء جيبوتي" (الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 2024/7/4م) على الرابط: https://www.aleqt.com/2024/06/04/article_2732046.html

دفعت بالمساعدات الى الداخل السوداني والى اللاجئين منهم في دول أخرى مثل تشاد.

7. إنشاء الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (PERSGA)، هي هيئة حكومية متعددة الأطراف تهدف إلى الحفاظ على البيئة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، وتضم الهيئة في عضويتها الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن وهي : المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، جمهورية السودان، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية جيبوتي، الجمهورية اليمنية، جمهورية الصومال الفيدرالية. وتستمد اطارها القانوني من اتفاقية جدة 1982م[1].

- **خاتمة:**

ساهمت مجموعة من العوامل المحددة للبعد الأمني والعسكري بعناصرها المتعددة في دعم قدرات القوات العسكرية في دول حوض البحر الأحمر ، ففي مؤشر القوة العسكرية المملكة العربية السعودية تحتل المركز ال23 على مستوى العالم وتتقدمها دولة أفريقية واحدة هي جمهورية مصر العربية التي تحتل المركز ال15 . أما من حيث حجم الإنفاق العسكري وهنا ظهر أن المملكة العربية السعودية تحتل مركزا متقدما فهي في المركز الخامس عالميا وبحجم انفاق (75.01) مليار دولار لعام (2023م)، أما دول أفريقيا مجتمعة فقد أنفقت (39.37) مليار دولار وهناك يتضح مقدار الفارق في الإنفاق العسكري بينهما.

أما في مجال التدريب العسكري فيظهر الاهتمام الجمعي بمقدار التدريب العسكري العالي في القارة الأفريقية من خلال (118) كلية عسكرية في القارة الأفريقية مقابل (7) كليات عسكرية في المملكة العربية السعودية ..

[1] PERSGA " معلومات عن الهيئة " (جدة: الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن) الاطلاع على الموقع الالكتروني: https://n9.cl/arwvj

وفيما يخص مظاهر التعاون الأمني والعسكري بين المملكة العربية السعودية ودول أفريقيا ، والذي تمثل في التحالفات العسكرية التي تشارك فيها قوات الطرفين مشتركة أو فردية بين السعودية ودولة أفريقية أو تحالفات دولية وتبين فيها مقدار كبير من المشاركات السعودية ودول أفريقيا في هذه التحالفات العسكرية لإنجاز مهام الحفاظ على الأمن والإستقرار في البحر الأحمر .

وتُعدُّ مسألة أمن البحر الأحمر مسألة مُهمّة ومُعقّدة لا يمكن أن يتم تناولها عبر ردّات فعل للأحداث فقط، وإنَّما بمعالجة تداخل كثير من المصالح والتأثير الدوليّ في هَذَا الممر المائيّ المهمّ، وضرورة دراسة تأثير الفاعلين الدوليّين. وأصبح الوجود الإقليميّ والدوليّ في شواطئ البحر الأحمر بشكل مُقلقٍ للدول المطلة على البحر الأحمر، خاصّةً عندما يشكل هَذَا الوجود تهديدًا لمصالح الدول الأخرى المشاطئة للبحر الأحمر.

وهناك مهددات أخرى لأمن البحر الأحمر وجب على الدول المشاطئة للبحر الأحمر على التعامل معها مثل الإرهاب العابر للحدود والهجرة غير الشرعية والتهريب الذي يقوم بتمرير الأسلحة الى الجماعات الإرهابية وتهريب المخدرات الذي يشكل تهديدا لأمن الدول ، أما التلوث البيئي الذي يعتبر من مهددات الأمن لما يسبب من كوارث بيئية تشمل تلويث المياة وتهديد حياة الكائنات الفطرية والثروة البحرية فوجب التعامل معه بتنسيق بين دول حوض البحر الأحمر . وكان لتلك المظاهر من التعاون بين دول البحر الأحمر أنعكاسات على أمن البحر تمثلت في جهود دول حوض البحر الأحمر الى التعاون لإعادة العلاقات البينية من خلال جولات المصالحات والسعي لبرامج التنمية والتجارة البينية لمنع ظواهر الفقر ولمحاربة الهجرة والإرهاب وتهريب المخدرات والأسلحة بين ضفتي البحر الأحمر ومنع التدخلات الأجنبية في مياة البحر الأحمر ومكافحة التلوث البيئي.

هناك نماذج تعاون بين المملكة العربية السعودية وبعض الدول الأفريقية في المجال الأمني والعسكري . وهذه النماذج أصيغت تحت آليات تعاون أخرى سواء ضمن آليات

تعاون جامعة الدول العربية أو آليات مجلس البحر الأحمر وخليج عدن . مما جعل مستوى التعاون السعودي الأفريقي أقل من المأمول ومحصور التعاون في الدول العربية ضمن آليات جامعة الدول العربية أو أي تحالفات أخرى لاتغطي كافة القارة.

وهذا يقودنا الى استنتاج أن آليات التعاون الأمني والعسكري السعودي الأفريقي ليس قائما تحت إجراءات التعاون السعودي الأفريقي المباشر ، وإنما ضمن إجراءات تعاون الدول العربية ومن ضمنها دول عربية أفريقية ، أو ضمن تعاون دول إسلامية مثل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب . وأن التعاون الأمني والعسكري الأفريقي دون المأمول منه وإن كانت الفرص في المستقبل مهيأة لتكون أفضل بعد القمة السعودية الأفريقية في الرياض وبعد ظهور مهددات جديدة لأمن البحر الأحمر وخليج عدن وقناة السويس.

- **مراجع االدراسة:**

-المراجع العربية:

1. شيماء البكش، "المهددات والاستجابة: السياسة المصرية تجاه أمن البحر الأحمر"، المرصد المصري (القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 2024/2/4) على الرابط : https://marsad.ecss.com.eg/80724/
2. د. رأفت محمود محمد، "تقييم تجارب حفظ الأمن في البحر الأحمر في ضوء مبادرة مجلس الدول المطلة عليه (دراسة)" مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية (القاهرة: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 2022/12/7) على الرابط: https://n9.cl/gl9n6
3. نهاد أحمد مكرم عبد الصمد، "الإرهاب وتحدّيات التنميَّة المستدامة في منطقة القرن الأفريقيّ" مجلة كلية السياسة والاقتصاد (بني سويف: جامعة بني سويف، المجلد 5، العدد (4) أكتوبر 2019م)
4. عكاظ أون لاين، "اللواء ركن الرويلي: تحويل «كلية القيادة والأركان» إلى «جامعة الدفاع الوطني».. قريبًا" (جدة: مؤسّسة عكاظ الصحفية، 2024/2/6م) على الرابط: https://www.okaz.com.sa/news/local/2154538
5. قسطاس، "ميثاق تأسيس مجلس الدول العربية والافريقية المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن"، (عمان: قسطاس يُسر المعرفة القانونية) على الرابط: https://qistas.com/legislations/jor/view/OTYzMzA0MQ==
6. العربية نت، "حجم التجارة بين الصين وإفريقيا يصل إلى 282.1 مليار دولار في 2023"، م.س.ذ على الرابط: https://n9.cl/g26tv7
7. سرد تاريخي للتفجيرات التي استهدفت أجانب بالسعودية " الجزيرة نت (الدوحة: مؤسسة الجزيرة الإعلامية، 2003/5/13) على الرابط: https://n9.cl/4gmy0
8. فرانس 24، "130 مليون دولار من السعودية والإمارات لتمويل قوَّة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل" (باريس: وكالة الأنباء الفرنسية، 2017/12/13م،) على الرابط: https://n9.cl/mhcqr

9. صحيفة سبق، "المملكة تؤكد أهميَّة تعزيز التعاون مع الجهات الأمنية في أفريقيا لمعالجة أسباب الإرهاب"، 9 يونيو 2022، https://sabq.org/saudia/

10. ملتقى أسبار، تقرير (الهجرة غير النظاميَّة للسعودية: واقعها، ومخاطرها، وأليات التعامل معها)، (الرياض: مركز أسبار، تقرير رقم 113، سبتمبر 2023م).

11. المركز الوطني للعمليات الأمنية، "اللواء التركي: نجاحات أمنية كبيرة في التضييق على مُهرّبي المخدرات" (الرياض: وزارة الداخلية السعودية، 6 شعبان 1438هـ) على الرابط:
https://www.moi.gov.sa/wps/portal/Home/sectors/4c/contents/

12. بهرام عبد المنعم، "السودان.. ضبط أسلحة مهربة على ساحل البحر الأحمر" وكالة الأناضول، 2022/9/25م. على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/

13. د. أحمد عبد القادر المهندس، "تلوث بيئة البحر الأحمر" صحيفة الرياض (الرياض: مؤسّسة اليمامة الصحفية، العدد 13927، 2006/8/11م) على الرابط:
https://www.alriyadh.com/178311

14. العربية نت، "انطلاق تمرين "الموج الأحمر 1" بالأسطول الغربي" (دبي: ام بي سي جروب، 2018/12/30) على الرابط: https://n9.cl/8aq45

15. صحيفة سبق، "انطلاق مناورات تمرين "الموج الأحمر 5" في الأسطول الغربي" (الرياض: سبق ، 2022/5/29) على الرابط : https://n9.cl/hloq0

16. العربية نت، "انطلاق تمرين "الموج الأحمر 1" بالأسطول الغربي" (دبي: ام بي سي جروب، 2018/12/30) على الرابط: https://n9.cl/8aq45

17. BBC، "السودان يغلق المراكز الثقافية الإيرانية ويرحل موظفيها" (لندن: هيئة الإذاعة والتلفزيون البريطانية، 2014/9/2م) على الرابط: https://n9.cl/mz9xd

18. صحيفة الاقتصادية، "السعودية تدشن أكبر مدينة لوجستية في المنطقة الحرة بميناء جيبوتي" (الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 2024/7/4م) على الرابط:
https://www.aleqt.com/2024/06/04/article_2732046.html

- المراجع الأجنبية:

1-.Globalfirepower, "Military Strength Ranking" (Globalfirepower), 2024, at: https:// www. globalfirepower. com/ countries-listing.php

2-The independent resource on global security" Stockholm International Peace Research Institute (Stockholm: report 2024, Jan. 2024)

3- The Africa Center for Strategic Studies, "Professional Military Education Institutions in Africa", (Washington, DC, Africa Center for Strategic Studies, 25/2/2022) at: https://n9.cl/q2yry

4- Wendy Williams," African Migration Trends to Watch in 2024 " the Africa Center،(Washington: National Defense University ،January 92024 ،) at: https://africacenter.org/spotlight/african-migration-trends-to-watch-in-2024

5- Teresa Nogueria Pinto,“Prospects for stability in the Horn of Africa” ,Geopolitical Intelligence Services, may2019, accessible at: https://www.gisreportsonline.com/teresa-nogueira-pinto,40,expert.html